

التنظيمات التعاونية بالمغرب مقارنة سوسيو تاريخية لجذور الارتكان للدعم العمومي
**Cooperative organizations in Morocco:
A socio-historical approach to the origins of dependency on state
support**

د. محمد الشتيوي¹

ملخص

تبحث هذه الورقة العلمية من منظور سوسيو تاريخي، في الجذور الأولى للوضعية التنظيمية الراهنة للتعاونيات بالمغرب المتسمة بالارتكان البين لسياسات وبرامج الدعم العمومي. وذلك من خلال كشف وتحليل طبيعة الصيرورة التطورية التي عرفتتها التعاونيات بالمغرب، وتتبع أهم محطات المسار التاريخي لهذا الصنف من التنظيمات السوسيو اقتصادية على الصعيد الوطني، منذ الاستحداث الكولونيالي لها أول مرة بالمغرب سنة 1922 خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)، مروراً بالفترة التي تلت مباشرة حصول المغرب على الاستقلال، والتي تميّزت بمحافظة الدولة المغربية على بعض من بقايا الإرث الكولونيالي في هذا المجال، عبر الإبقاء على التشريعات المنظمة للقطاع واستمرارية ممارسة مصالح الدولة لوصاية إدارية مباشرة على التعاونيات ببعض القطاعات الإنتاجية تحديداً. وصولاً إلى اللحظة الراهنة الموسومة من جهة أولى بطفرة كمية ودينامية غير مسبقة في تأسيس التنظيمات التعاونية، وبزخم كبير في السياسات العمومية الموجّهة لدعم القطاع وأنشطته من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: التعاونيات بالمغرب، الاستحداث الكولونيالي، الوصاية الإدارية، الدعم العمومي، الارتكان.

Abstract

This scientific paper examines, from a socio-historical perspective, the origins of the current organizational conditions of cooperatives in Morocco, and reveals the logic behind their dependency on state financial support for decades. The paper achieves this objective by tracking back the most important stages of the historical trajectory of this type of socio-economic organizations at the national level since their colonial introduction for the first time in Morocco in 1922 during the colonial period (1912-1956) and the period which immediately followed Morocco's independence and which was characterized by the preservation of some vestiges of the colonial inheritance in this field by the Moroccan State through the preservation of the legislation regulating the sector and the continuity of the direct administrative guardianship practice by the State services on the co-operatives in some productive sectors, to arrive, finally, to present time which is marked, on the one hand, by a quantitative and dynamic boom without precedent in the creation of cooperative organizations, and, on the other hand, by a great impetus in public policies to support the sector and its units.

Key words: Cooperatives in Morocco, Colonial introduction, Administration Guardianship, dependency on state financial support.

¹ باحث في علم الاجتماع. echetioui@gmail.com

تشكّل التعاونية تجمُّعا مستقلا لأشخاص ذاتيين، قرّروا بشكل طوعي توحيد جهودهم وخبراتهم وبعضاً من وسائلهم الإنتاجية لأجل تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المشتركة. وتتميّز التعاونية بكون ملكية الرأسمال ووسائل الإنتاج فيها تكون جماعية، وتدار استنادا إلى قيم التضامن والالتزام المتبادل بين الأعضاء، والديمقراطية والمساواة، وكذا إلى مبادئ العدالة الاقتصادية والاستقلالية التنظيمية². وهي المبادئ التي كرّست الحركة التعاونية الدولية جهودها لإرسائها ونشرها عبر العالم منذ نشأتها نهاية القرن التاسع عشر³.

وطنيا، ارتبط الظهور الأول لهذا الصنف الحديث من التنظيمات السوسيواقتصادية بالمغرب، ارتباطا وثيقا بفترة "الحماية" الفرنسية، حينما عمدت السلطات الكولونيالية منذ سنة 1922، في إطار سعيها لاستغلال موارد البلاد، إلى استحداث مجموعة من الوحدات التعاونية ببعض القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية بالنسبة للإدارة الاستعمارية⁴. هكذا، وتنسيق مباشر مع إدارة "الحماية" أنشأ معيّرون فرنسيون خوّاص بعض التعاونيات الزراعية بالمناطق التي كان قد استتبّ فيها الأمر منذ وقت مبكر لصالح السلطات الفرنسية. وإلى جانب هذا الاستحداث الكولونيالي أو أزمة النشأة هاته، التي لم تكن ذاتية (Non endogène) ولا مجتمعية بالمطلق، تميّز التطوّر التاريخي للتنظيمات التعاونية بالمغرب خلال فترة ما بعد الاستقلال، بالتدخل القوي للسلطات العمومية في هذا المجال، عندما عمدت الدولة المغربية ضمن استراتيجياتها في المجالين السياسي والاقتصادي، إلى استزراع (Greffage) "تعاونيات الإصلاح الزراعي"، والتي لم يكن ظهورها استجابة لاحتياجات مجتمعية محلية مشتركة، ولا استنادا إلى أي مبادرة جماعية حرّة ومنسّقة.

². <https://un.org/fr/events/cooperativesday/background.shtml> (Consulté: 14/02/2020)

³. تمكن إرجاع هذه الجهود على الأقل، إلى تاريخ تأسيس لحلف التعاوني الدولي (I.C.A.) سنة 1895 بمانشستر بإنجلترا، ومنذ ذلك الحين أصبح الحلف ممثلا رسميا للحركة التعاونية الدولية.

⁴. Ahmed Ghazali, Le transfert des modèles pour le développement: le cas de l'institution coopérative au Maroc. Wallada, Casablanca, 1992. Op. cit, p. 120.

راهناء، يعيش القطاع التعاوني بالمغرب، منذ أزيد من عقدين من الزمن، على إيقاع ديناميكية متصاعدة وغير مسبوقة، وذلك بفعل الزخم الكبير الذي أحدثه التنفيذ المتزامن لحزمة من السياسات الحكومية والمبادرات العمومية الكبرى، الداعمة لتنظيمات القطاع وأنشطته: يتعلّق الأمر هنا بالدرجة الأولى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005)، ومخطّط المغرب الأخضر (2008)، والجيل الأخضر لاحقاً (2020) في الميدان الفلاحي⁵.

- فما طبيعة الصيرورة التنظيمية التطورية التي عرفتھا التنظيمات التعاونيات بالمغرب منذ الاستحداث الكولونيالي لها أول مرة؟
- وما أهمية سياسات الدعم العمومية بمغرب ما بعد الاستقلال ضمن هذه الصيرورة التطورية؟

1- من الاستحداث الكولونيالي إلى الوصاية الإدارية

1.1. الاستحداث الكولونيالي للتنظيمات التعاونية بالمغرب

تزخر الحياة المجتمعية للمغاربة بالكثير من الأعراف والممارسات التضامنية المتوارثة، المجسّدة لروح الجماعة ولقيم التآزر بين أعضاء المجتمع المحلي، والحديث هنا بطبيعة الحال، عن منظومة متكاملة من الطّقوس والممارسات المجتمعية ذات الأبعاد التديرية والتشاركية

⁵. تجاوز عدد التعاونيات بالمغرب سنة 2020 أربعين ألف تعاونية، بينها أكثر من ستّة آلاف تعاونية نسائية. أما إجمالي عدد المتعاونين على الصعيد الوطني فتجاوز الستّ مئة وخمسين ألف متعاون، تمثّل النساء ضمنهم نسبة 29%. يوسف حسني، مدير مكتب تنمية التعاون، الندوة الدولية لافتتاح ماستر سوسيلوجيا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس في 16 دجنبر 2021.

والمستدامة للموارد المحلية: *أُتُويزة* أو *تُويزي*⁶، ونظامي *إكودار*⁷ و *أكُدال*⁸، وعقد *الشرط* أو *أُشُرْظ* لتدبير المسجد وما يتبع له من مرافق وخدمات دينية وتعليمية موازية. وغيرها من الطقوس التي تعتبر بمثابة شواهد إثنوغرافية ملموسة على ما طوّرت المجموعات البشرية المحلية بالمغرب (القبائل)، من طقوس وقيم لتأطير وإغناء الحياة المجتمعية وإثرائها. ويمكن الجزم بأن هذا الصنف من الممارسات والطقوس التعاونية والتنظيمية، قد امتدّ ليؤطر حتى الحياة الاجتماعية بالمدن والحوضر التاريخية الكبرى للمغرب كذلك، والتي شهدت منذ وقت مبكر، ظهور تنظيمات مهنية ذات طبيعة حرفية وتجارية في الغالب، ارتبطت بمستويات تطوّر التقسيم الاجتماعي للعمل الذي وصلته تلك الحواضر. إذ أحصى لويس ماسنيون (Louis Massignon) سنة 1923 بمدينة فاس وحدها، وجود حوالي 164 تنظيما مهنيا وحرفيا، في حين ضمت مدينة مراكش حوالي 115 تنظيما مهنيا من هذا النوع. وهي بمثابة تجمّعات مهنية عرفت آنذاك باسم *الحنطات* (corporation)، وكانت عبارة عن تنظيمات مستقلة ولكل واحدة منها نظامها الداخلي الخاص بها، بحيث كانت كل *حنطة* تضم في عضويتها الصنّاع المزاولين لنفس

⁶ *أُتُويزة* أو بالأحرى *تُويزي*، كلمة أمازيغية مشتقة من المصدر *ويز* (ouiz) أو *إواز* (iwaz)، والذي يعني المساعدة والإعانة. ويشير هذا التعبير إلى ذلك الطّقس التضامني الأوسع انتشارا بالمنطقة المغاربية، والذي تقوم من خلاله العائلات بالمشاركة الجماعية في عمليات الجني أو القطف أو الحصاد لمصلحة بعضهم البعض بشكل تبادلي، ودون أي مقابل مادي. كما كان يُستدعى هذا الطّقس لإنجاز الأشغال الكبرى: تهيئة طريق، جرّ ساقية ماء أو تنقيتها، بناء مسجد، وغيرها من المصالح المشتركة وذات المنفعة العامة بالنسبة لأعضاء المجموعات المحلية. وتصاحب هذه الممارسة التضامنية المتوارثة أجواء احتفالية، حيث يتمّ في الغالب ذبح أضحية بالمناسبة قد تكون شاة أو عذرة، أو حتى ثورا أو بقرة في بعض الأحيان.

⁷ *إكودار* كلمة أمازيغية كذلك في صيغة الجمع، مفردها *أكادير*، وتعني الحصن أو المخزن (grenier collectif)، ويتعلق الأمر هنا بأقدم الأنظمة المجتمعية للتخزين الجماعي للمؤن (les provisions). كما يعتبر من أقدم الانظمة المحلية للتوفير والإيداع الجماعي المشترك للأشياء الثمينة: عقود بيع، نقود، مجوهرات، ملابس زراعي، وذلك لحفظها من السرقة والضياع. وفضلا عن وظيفة الحماية الاجتماعية للأفراد ضدّ الفاقة ومباغطة مواسم الندرة، استخدّمت هذه المخازن الجماعية كذلك وعلى نطاق واسع، كتحصينات أمنية وكمستودعات للأسلحة والذخيرة الحربية، وكملأجئ آمنة يتحصّن بها النساء والأطفال خلال فترات الحروب أو أثناء التعرّض للغزو.

⁸ نظام مجتمعي متوارث لدى القبائل الأمازيغية، لأجل التدبير الجماعي لمناطق الرعي المشتركة، وللحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى استدامة الغطاء النباتي بهذه المراعي.

المهنة والحرفة بالمدينة، والذين كانوا يختارون من بينهم أمينا للحرفة، يمثلهم ويرعى مصالحهم المشتركة لدى السلطات والمجتمع الحضري المحلي، إلى جانب اضطلاعهم بفض النزاعات المهنية التي قد تنشأ بين الأعضاء والأغيار أو بين الأعضاء فيما بينهم⁹.

لكن وعلى الرغم من هذا التجذر المجتمعي والامتداد، فإنه يمكن القول بأن التنظيمات التعاونية في صيغتها الجموعية المعاصرة، لم تكن امتدادا تطوريا للممارسات والطقوس التعاونية المتوارثة المشار إليها أعلاه، ذلك أن المغرب لن يتعرف على التنظيمات التعاونية الحديثة، إلا إبان الفترة الاستعمارية، عندما قامت السلطات الفرنسية ضمن سياساتها لاستغلال إمكانات البلاد ومقدّراتها، باستحداث هذا النمط من التنظيمات بعدد من القرى والمناطق. هكذا وتعاون بين سلطات الحماية وبعض المعمرين سيتم إنشاء أولى التنظيمات التعاونية بالمغرب بمقتضى الظهير التنظيمي لها لسنة 1922م، وهو الظهير الذي حرّم المواطنين المغاربة من تأسيس التعاونيات أو الانخراط فيها، ومنح هذا الحق للفرنسيين والأجانب بشكل حصري. وقد بلغ عدد التعاونيات المؤسّسة وفق هذا التشريع الكولونيالي ستّة عشر تعاونية (16) إحدى عشر (11) منها بالقطاع الفلاحي، بينما تأسّست التعاونيات الخمس (05) الأخرى بقطاع القروض والادّخار¹⁰.

ولن يتمّ السماح للمواطنين المغاربة بالانخراط في التعاونيات وتأسيسها إلا انطلاقا من سنة 1937، بعد صدور ظهير جديد سمح للأهالي بذلك، وإن كان في واقع الأمر أن بعض المناطق والمجالات قد شهدت تأسيس تعاونيات أهلية قبل هذا التاريخ، من ذلك "الشركة التعاونية للصيادين بسوس، وجمعية الأهالي للصياغة بمنطقة بيوغرا ضواحي أكادير، بموجب عقد عدلي فقط منذ سنة 1935"¹¹. قبل أن تظهر فيما بعد مجموعة من التعاونيات الزراعية وتعاونيات تخزين الحبوب، وكذا بعض التعاونيات الحرفية. أما "في سنة 1938 فقد تأسّست عشر تعاونيات للغابة بهدف تنظيم وضمان التمتع بالحقوق الجماعية للأهالي في الانتفاع من المجال

⁹. للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع إلى:

-Louis Massignon (2014), Enquête sur les corporations d'artisans se de commerçants au Maroc (1923-1924), Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat. 1^{ère} édition. 2014. Rabat.

¹⁰- Ghazali, Le transfert des modèles pour le développement. Op. cit, p. 120.

¹¹-Ibid, p. 122.

الغابوي وفق الأعراف المحلية للسكان المجاورة¹². غير أن هذه التعاونيات بقيت محدودة من الناحية العددية وذات طبيعة نُخبوية، انحصرت تواجدها بالمناطق الفلاحية الكبرى، ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للسلطات الاستعمارية، وكانت في معظمها بالقطاعين الزراعي والحرفي. وقد ظل الكثير منها في حالة اشتغال حتى عشيّة إلغاء معاهدة "الحماية"، منها بعض تعاونيات الحبوب والحبوب، وهي التعاونيات التي ارتبطت بشكل مباشر باستراتيجيات إدارة الحماية لإدخال بعض الزراعات التسويقية إلى المجالات القروية المغربية¹³.

وبعد الاستقلال حافظت الدولة المغربية على الكثير من مخلفات الحقبة الكولونيالية في المجال التشريعي. ففي إطار سعيها لتأطير القطاع التعاوني وتوفير بعض الدعم لوحدها، أُحدث انطلاقاً من سنة 1962 مكتب تنمية التعاون كخليفة إدارية صغيرة تابعة للوزير الأول، أخذت على عاتقها تنفيذ السياسات الحكومية المرتبطة بالقطاع، غير أن هذا المكتب لم تمنح له الشخصية المعنوية القانونية، ولم يتمتع بأيّة استقلالية مالية ولا أيّة إمكانيات للاضطلاع بالأدوار المناطة به، ليظلّ مجرد مصلحة إدارية معزولة، تكتفي بتلقّي الطلبات القليلة لتأسيس التعاونيات ومسكها على الصعيد المركزي. وفي ظلّ غياب مشروع مجتمعي متوافق بشأنه، نهجت السلطات العمومية ضمن مقاربة مركزية شمولية سياسة المخططات التنموية، الأمر الذي أدّى إلى بروز صراعات سياسية اتخذت طابعاً حاداً وعنيفاً في بعض الأحيان، ونتج عنها في نهاية المطاف إعلان حالة الاستثناء مطلع السبعينات من القرن الماضي، وتوقيف العمل بظهير 1958 للحريات العامة. لتدخل الحياة السياسية والمدنية بالمغرب مرحلة صعبة، واجهت خلالها المبادرات الجماعية الحرّة والطوعية الكثير من العراقيل التشريعية، والتضييق الإداري على أرض الواقع من طرف رجال السلطة المحليّة.

وقد امتدّت هذه المرحلة إلى حدود مطلع التسعينات من القرن الماضي، وتميّزت بحالة من الجمود، لم تحقّق خلالها الحركة التعاونية المغربية أيّة إنجازات، باستثناء تلك التجارب التعاونية التي لم تكن نابعة من مبادرات جماعية حرّة ومنسّقة للأفراد والأهالي، وإنما نتاج عمل

¹²-Ibid, p. 122.

¹³- Pierre Marthelot (1961) « Histoire et réalité de la modernisation du monde rural au Maroc » In *Tiers-Monde*, tome 2 N°6. p. 144.

إداري لوزارات قامت بإحداث تنظيمات "لأجل تلبية بعض احتياجات الإدارة (...)", وتحقيق استراتيجيات السلطات العمومية¹⁴، وأهداف بعض السياسات القطاعية تحديدا. دون أن يكون لأعضاء هذه التعاونيات دور تنظيمي كبير داخلها. هكذا مثلا، وبعد استرجاع أراضي الاستيطان الزراعي الخاص من المَعْمَرين الفرنسيين، قامت الدولة المغربية ما بين سنتي 1966، و1972، بإحداث ما سُمّي بتعاونيات الإصلاح الزراعي بعددٍ من المدارات الفلاحية السَّقوية. غير أن تلك التعاونيات كانت مجرد "هياكل تنظيمية مُصطنعة"¹⁵، خضعت لمقتضيات قانونية وتشريعية خاصة، وحظيت بدعم عمومي سخّي، ما جعل منها تعاونيات شبه عمومية غير مندمجة في محيطها الاجتماعي.

2.1. تعاونيات الإصلاح الزراعي والوصاية الإدارية

خلال الفترة الاستعمارية تمكّنت سلطات "الحماية" الفرنسية من تحقيق اختراق كبير للمناطق الفلاحية الكبرى بالمغرب، مكّنها من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية الخصبة، وتمت شرعنة هذه السيطرة الاستعمارية الرسمية على الأراضي الفلاحية من خلال ظهير سنة 1919، الذي عملت سلطات الحماية بموجبه على مصادرة الأراضي الجماعية بالكثير من البوادي وأحواز المدن المغربية. وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 250 000 هكتار، والتي تمّ وضعها تحت التصرف المباشر لمديرية الشؤون الأهلية وإدارة الاستعلامات الفرنسية¹⁶. أما أراضي الاستيطان الزراعي الخاص فقد تشكّلت من مجموعة من الضيعات الفلاحية الكبرى للمعمّرين الفرنسيين، والذين مكّنتهم سلطات الحماية من مجموعة من التسهيلات المالية والتشريعية للاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية، مانحة إيّاهم حقّ تسجيل

¹⁴-Ahmed Ghazali (1992) «Auto-promotion et pratique coopérative au Maroc» *In la société civile au Maroc: Approches*, Noureddine El Aoufi (dir) SMER, 1^{er} édition, Rabat, p.210.

¹⁵-Ghazali «Autopromotion et pratique coopérative au Maroc», Op.cit. p. 210.

¹⁶-Najib Bouderbala «formation du système foncier au Maroc» *In « Question agraire 2 » B.E.S.M*, N°133-134, Rabat, Juillet 1977. p. 159.

وتحفيظ تلك الأراضي المستولى عليها، بموجب نصّ تشريعي آخر، هو ظهير 12 غشت 1913 لتحفيظ الأراضي والأمالك العقارية¹⁷.

ولم يكتف هؤلاء المعمّرين بالاستفادة من دعم ومساعدة السلطات الاستعمارية فقط، بل استفادوا كذلك من تواطؤ بعض الأعيان والملاكين المغاربة الكبار المنتمين في أغلبهم إلى الطبقة البورجوازية الحضرية، الذين لعبوا دور الوساطة ما بين المعمّرين والقرويين لإنجاز عمليات الشراء والرهن بالوكالة لمصلحة أولئك المعمّرين¹⁸. وقد تركّز تواجد المعمّرين بمنطقتي المغرب الشرقي والشّاوية، اللّتين عرفتا هذا النوع من الاستيطان حتّى قبل توقيع معاهدة "الحماية"، قبل أن يزحف المعمّرون في وقت لاحق على المناطق الأخرى، خاصة مناطق سايس وأحواز مراكش والغرب وسوس، وغيرها من المناطق المغربية التي ضمتّ أجود الأراضي الفلاحية وأخصبها. هكذا تمكّن المعمّرون الفرنسيون بدعم من سلطات الحماية وفي ظرف وجيز، وباستخدام مجموعة من الحيل والطرق الملتوية القائمة على الإغراء تارة وعلى التهديد والابتزاز تارة أخرى، تمكنوا من إنشاء وعاء عقاري كبير فوق أجود الأراضي الفلاحية، فاقت نسبتها 75 % من الأراضي المسقيّة والمستغلّة بطريقة عصرية بالمغرب غداة الاستقلال¹⁹. وقد وصل معدّل الأراضي المستولى عليها "ما بين سنة 1932 م و 1953 م حوالي 22 000 هكتار سنويا، ليصل إجمالي مساحة الاستغلاليات الفلاحية المستولى عليها 728 ألف هكتار سنة 1956"²⁰.

¹⁷. شكّل هذا الظهير الآلية التشريعية الأساسية التي سهّلت استيلاء الفرنسيين على أراضي المغاربة، الذين كانوا لا يعلمون أي شيء عن هذا الإجراء القانوني، لتأكيد ملكيتهم بمسندات عقارية.

¹⁸. للمزيد حول مراحل وآليات تشكّل الاستيطان الاستعماري الفرنسي الخاص ببعض البوادي المغربية، وتواطؤ بعض العائلات الحضرية مع الفرنسيين، ومساعدتهم للسيطرة على مجموعة من الأراضي بالبوادي المغربية، يمكن الرجوع إلى:

-Grigori, Lazarev (1976) « Aspect du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat » *In Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 14, CNRS. Paris, pp. 57-90.

¹⁹-Swearingen. D. Will, (1987) « Terre, politique et pouvoir au Maroc » *In Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N°45. Monde arabe : la société, la terre, le pouvoir, université de Provence. p. 43.

²⁰-Paul Pascon (1977) « Le patrimoine de la colonisation privée en 1965 et dévolution des terres de colonisation de 1956 à 1976 » *In La question agraire 2 » B.E.S.M.* N°133-134 Rabat. P.201.

هكذا وجدت الدولة المغربية المستقلة حديثا نفسها أمام معضلة كبرى، خاصة بعد أن شكلت هذه المسألة موضوعا للتجاذبات السياسية بين الدولة من جهة، وأحزاب الكتلة الوطنية من جهة ثانية. ليصبح مطلب "الإصلاح الزراعي شعارا ثوريا رفعتة الأحزاب السياسية الوطنية، استنادا إلى مبدأ الأرض لمن يحرقها"²¹. بعد أن طالبت هذه الأحزاب بضرورة تسريع وثيرة إعادة توزيع الأراضي المسترجعة على المغاربة، ما جعل مصداقية الدولة وأجهزتها على المحك، في وقت كان فيه 80% من المغاربة يقطنون بالعالم القروي، ويعيشون أوضاعا اجتماعية صعبة، كون نسبة كبيرة منهم تنتمي إلى فئة "المزارعين بدون أرض"²²، أو لديهم استغلاليات تقليدية صغيرة أو صغيرة جدا. أوضاع ستدفع السلطات العمومية لفتح ورش الإصلاح الزراعي، وتخصيص أراضي الاستعمار الرسمي لإنشاء شركتي "صوديا وصوجيطة" (Sogeta&Sodea)، قبل أن تشرع في توزيع أراضي الاستيطان الزراعي الخاص، على الفئات الاجتماعية الهشة، وتلزمهم بالانتظام داخل تنظيمات تعاونية، تخضع للوصاية الإدارية المباشرة لكل من وزارتي الداخلية والفلاحة.

وإذا كان "استرجاع الأراضي من المعمرين في المغرب قد تمّ بكثير من الحذر والاستدراكات، عكس ما كان عليه الأمر بكل من تونس والجزائر"²³، فإن عملية إعادة توزيع الأراضي المسترجعة بما تستلزمه من إجراءات قانونية وتقنية مصاحبة، تطلبت وقتا أطول كذلك، إذ تمّ تنفيذ العملية عبر عدّة مراحل: فعلى الرغم من أن الإطار القانوني المنظم للعملية صدر منذ 1963 م²⁴،

²¹- Paul Pascon (1986) «Entretien avec Tahar Benjelloun», 30 ans de sociologie du Maroc, Texte anciens et inédits (spéciale à Paul Pascon) In *B.E.S.M.* N° double :155-156. p. 45.

²² . استعمل الاقتصادي المغربي، نجيب بودريالة تعبير، "المزارعون بدون أرض" (*les paysans sans terres*)، للإشارة إلى الأسر القروية التي لم تكن تتوفر إلا على استغلاليات زراعية صغيرة جدا، تقلّ مساحتها عن نصف هكتار، أو تلك التي لم تكن تملك أي أرض. أما بول باسكون فقد حدّد مجموعة من الفئات الاجتماعية التي ينطبق عليها هذا التوصيف، يتعلق الأمر بالعمال الزراعيين، الخماسة، الربّاعة، للمزيد من التفاصيل حول هذه الأصناف يمكن الرجوع إلى:

-Pascon, (1986) « Les paysans sans terre » *B.E.S.M.*, N° double : 155-156. Op. cit. pp. 115- 141.

²³-Pascon, (1986) « La sociologie rurale » *B.E.S.M.*, N° double :155-156.Op. cit. p. 44.

²⁴. القانون رقم: 1/63/289 المتعلق بالأحكام الفلاحية القروية، الجريدة الرسمية عدد 2637، بتاريخ 27 شتنبر

فلن يُشرع في توزيع الأراضي على المستفيدين إلاّ انطلاقاً من سنة 1966م، بعد صدور المرسوم التنفيذي للظهير السالف الذكر²⁵. عملية لن تعرف ذروتها إلا سنة 1972م، تاريخ إصدار مجموعة من النصوص التشريعية الجديدة المؤطرة لتعاونيات "الإصلاح الزراعي"²⁶. وأدى هذا التردّد الذي طبع السياسات العمومية، إلى إفلات مساحات شاسعة من عمليات المصادرة والتأميم التي قامت بها الدولة، بعد أن "نجح جزء كبير من المعمّرين الأجانب في بيع أو تفويت أكثر من أربع مئة ألف هكتار من تلك الأراضي بشكل مباشر إلى بعض الأعيان المغاربة، الذين تحولوا فيما بعد إلى كبار الملاكين بالبوادي المغربية، بفعل عمليات الشراء تلك التي قاموا بها منذ وقت مبكّر من استقلال المغرب"²⁷.

ضمن هذا السياق العام، عمدت الدولة المغربية إلى إنشاء وتأسيس ما سميّ آنذاك بتعاونيات "الإصلاح الزراعي" على أنقاض وتركبة الأراضي الفلاحية المسترجعة، والتي كانت بيد المعمّرين الخوّاص. ولن تتجاوز المساحة المسترجعة والموزّعة في هذا الإطار 303.573 هكتارا استفاد منها 20.805 فلاحا، ألزموا بالانتظام في 671 تعاونية فلاحية موزّعة على مختلف العمالات والأقاليم، مع قدرٍ كبير من التركيز والكثافة بسهول الغرب والشاوية ومنطقتي الحوز ودكالة فضلا عن هضبة سايس²⁸. وتضمّنت القوانين التشريعية لعملية تسوية الوضعية القانونية والإدارية للمستفيدين من القطع الموزعة مسطرة دقيقة، كان يتم تطبيقها عبر تدخّل المصالح الإدارية لثلاث وزارات أساسية: الفلاحة، الداخلية، المالية، من خلال إرساء لجن مشتركة ودائمة لهذا الغرض. وفي جميع الأحوال كان يتعيّن على منخرطي تعاونيات "الإصلاح الزراعي" مراجعة جميع المصالح الإدارية للوزارات الثلاث المعنية، عند كل إجراء من الإجراءات التنفيذية لعمليات

²⁵. يتعلق الأمر بالمرسوم الملكي رقم 66-267 الصادر بتاريخ 4 يوليوز من سنة 1966.

²⁶. يتعلق الأمر بظهيرين صدرتا في نفس السنة ويتعرضان لنفس الموضوع (تعاونيات الإصلاح الزراعي):

. الظهير رقم 1.72.277 الصادر في 29 دجنبر 1972 بمثابة قانون يتعلّق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة

للفلاحة في ملك الدولة الخاص، الجريدة الرسمية عدد 3178، بتاريخ 26 شتنبر 1973.

. والظهير رقم 1.72.278 الصادر بنفس عدد الجريدة الرسمية، بمثابة القانون المنظم لتعاونيات الإصلاح الزراعي المحدثه آنذاك.

²⁷-Swearingen.D. Will « Terre, politique et pouvoir au Maroc » Op. cit., P. 51.

²⁸. معطيات تمّ استقاؤها مباشرة من قسم الإصلاح القانوني للأنظمة العقارية بوزارة الفلاحة والتنمية القروية.

التوزىع والاستفءاءة؁ إءراءاء تبءءى باءءىاء المسءفءىءن وءعىىنهم بمراسىم وءكوىن الءعاونىاء فىما بىنهم؁ ثم إبرام عءوء البىع معهم؁ وءنءهى باىءاء هءه العءوء والملاءاء الءقنىة للءءزءاء لءى مصالء المءافظة العءارىة. وءء ارءكز هءا النءظام الءوزىعى على مباء أساسى ىءمءل فى إءءاء قءع فلاءىة فى ءء أءنى وبقىمة اقءصاءىة مءفرضة ءمكّن العءوء من الءصول على ءل سنوى صافى يعاءل أءر عاملىن زراءىن؁ مع ءوفىر إءءار بسىط ىكفى لءغطىة أءاء ءمن القءعة الممنوءة؁ والءى ءمء ءءولءه للمسءفءىء على أقساط سنوىة.

هءكا ظهراء ءعاونىاء "الإصلاء الزراعى" إلى الوءوء؁ وكان الاءنءظام فىما شرطا إلزامىا للاسءفءاءة من الأراضى الموزعة؁ كما أن اسءغال هءا الصنف من الءعاونىاء كان بءأطىر مباءر من ءقنىى وموظفى وزارءى الفلاءة والءاءلىة؁ فالمصالء الءقنىة لوزارة الفلاءة هى من كان ىءءء المءنوء الزراعى أو المءروساء الءى سءءصص فىما كل ءعاونىة على ءءة؁ وءلك فى إطار الرهاناء الاقءصاءىة والءنموىة للءولة على هءه الءنظمىاء؁ الءى اسءفءاءاء ولمءة طوىلة من سءاء عمومى منقءع النظر؁ شمل مساعءاء ءقنىة وءءفىزاء ءمولىة. إذ اعءبراء الءولة آنءاك ءعاونىاء الإصلاء الزراعى إءءى الءعاماء الأساسىة للسىاساء الءعموىة للإصلاء الاقءصاءىى وءءقىق الءنمىة القروىة؁ سىاساء راءنء كءىرا على ءنمىة صاءراء البلاد وءقلىص عءز المىزان ءءارىى من ءهة أولى؁ وءعزىز الاسءراءىءىة الوطنىة لءءقىق الاكءفاء الءاءى والأمن الغذائى من ءهة ءانىة. لهذا ألزام المسءفءىءون من القءع الأرضىة بالانءراط فى ءلك الءعاونىاء وبالاسءغال الءعاونى الممشرك لها؁ ءقى ءضمن الءولة الاسءغال الأمءل لءلك الأراضى الءصبة ءءا عبر ءءىزها بأءء الوسائل العصرىة؁ وءقى ءضمن كءلك ءماىءها من الءففىء.

ولم ءقءصر رهاناء الءولة المءربىة من عملىة الإصلاء الزراعى هاءه؁ على ما هو اقءصاءىى فقط؁ بل كانت ءءوى وراءها غاىاء أخرى ءاء طبقىة سىاسىة بالأساس؁ ضمن هءا المنءى نءء أن إءرىس الكراوى قء اعءبر فى هءا الصءء؁ أن السلاءاء الءعموىة فى ءلك الءقبة الءارىءىة الءرءة؁ كانت ءسءءف من وراء إعاءة ءوزىع ءلك الاسءغالىاء الفلاءىة بءلك الطرىقة؁ ءءقىق غاىءىن أساسىءىن على الأقل؁ غاىة سىاسىة وأخرى اقءصاءىة:

- ءمءلء الغاىة السىاسىة فى ءوسىع أسس القاءة الاجءماعىة الءاعمة للسلاءة الءعموىة بالباءىة؁ وءلك عبر ءلق فءة من الفلاءىن ءسءمء امءىازاءها من أراضى الءوزىع ومن الإمكانياء الماءىة الءى ءوفرها لها الءولة من ءلال الءنظمىم الءعاونى المءءء.

• أما من الناحية الاقتصادية، فقد شكّل ربط هذه الاستغلاليات الفلاحية بالرأسمال الصناعي، وجعلها في خدمته بواسطة عقود إنتاج، غاية من غايات هذه العملية، وهو الأمر الذي جعل من الفلاحين المستفيدين يصبحون في وضعية شبه أجرية اتجاه هذا الأخير، لتمتّعهم بملكية شكلية للأرض، ولافتقادهم السيطرة على وسائل إنتاجهم.²⁹

وإذا كان الهدف المعلن لهذا الورش الاستراتيجي آنذاك، هو معالجة مشكل الاختلالات الكبرى في توزيع الملكية العقارية، وتحسين الأوضاع السوسيواقتصادية لفئة الفلاحين والعمال الزراعيين، فإن "السلطات المغربية لم تدّخر جهداً في سبيل الاستثمار السياسي المكثّف لهذه العملية وذلك في إطار سعيها الحثيث للتخفيف من حدة المشاكل السياسية والأمنية التي واجهتها آنذاك ولو بشكل مؤقت"³⁰. فسعيها منها لتثبيت الاستقرار السياسي، وتفادي أي اضطراب محتمل ناجم عن السخط الشعبي وعن تنامي إحساس ساكنة البوادي بالتمييز، كونهم لم يستفيدوا من جني ثمار مساهمتهم الفعلية في جلاء الفرنسيين عن البلاد، قرّرت الدولة المغربية توزيع جزء من تلك الأراضي المسترجعة من الفرنسيين على بعض صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وهذا ما حوّل العملية برمتها إلى إحدى أهم آليات الريع آنذاك، الذي أتقنت الدولة توظيفه لخلق زبائن سياسيين جدد بالمجالات القروية المحلية، بعد أن تمّ ربط الفئات الاجتماعية المستفيدة وعائلاتهم بشكل مباشر بدوائر السلطة. وقد أفرغت هذه الاستراتيجيات السياسية مشاريع الإصلاح الزراعي بالمغرب من محتواها، وجعلت منها مجرد عملية "توزيع للأراضي المسترجعة، وتجزئتها فلاحياً في أحسن الظروف التقنية الممكنة"³¹.

وقد رصدت الحكومات المغربية استثمارات عمومية مهمّة لهذا الغرض، كما قامت بتعبئة مجموعة من الموارد البشرية والإمكانات التقنية. وأما المخطّط الخماسي (1981-1985) فاستهدف "إحداث آلاف التعاونيات بالعالم القروي وتأطير أكثر من مئتي ألف فلاح مغربي،

²⁹. ادريس الكراوي، الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1996. ص 37-38.

³⁰-Paul Pascon (1978) «Paul Pascon: La grande maladie du Maroc, c'est la greffe des modèles et l'absence d'innovations» In Lamalif, revue mensuelle, culturelle, économique et sociale, N°94. P.22.

³¹-Pascon (1986) « Entretien avec Tahar Benjelloun » B.E.S.M. N° double :155-156, Op. cit. p. 46.

يشتغلون فوق أكثر من مليون هكتار من الأراضي الفلاحية"³². وأدت هذه الجهود إلى تحقيق بعض النتائج الإيجابية، بعد أن "انتقل عدد الوحدات التعاونية بالمغرب من 68 تعاونية سنة 1962، إلى حوالي 3000 تعاونية سنة 1985"³³. إلا أنه ورغم تلك الاستثمارات العمومية الضخمة، فإنه لم يتم بلوغ أيٍّ من الأهداف المسطرة، ولم تستطع تلك الوحدات التعاونية مساهمة الطرفية الاقتصادية على الصعيد الوطني والدولي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث كان القطاع الفلاحي "يمتص أكثر من 30% من مجموع الميزانية المخصصة للاستثمارات العمومية على الصعيد الوطني آنذاك"³⁴، "استحوذت ضمنها تعاونيات الإصلاح الزراعي آنذاك على نسبة تفوق 70%"³⁵. ليكتشف الجميع بعد فوات الأوان، حجم الهدر الذي تعرض له المال العام في هذا المجال، بعد أن تبخّرت كل الآمال العريضة المعقودة على هذه الاستثمارات العمومية للنهوض بالاقتصاد الوطني، لتصير مقولات "المغرب الفلاحي" و"الإصلاح الزراعي" مجرد مقولات سياسية، لم يكن لها أثر على الاقتصاد وعلى الواقع المعيشي للناس.

وفي ظلّ ظرفية اقتصادية صعبة، شرعت الدولة مطلع ثمانينات القرن الماضي في إجراء تقييم شامل للسياسات العمومية بالقطاع الفلاحي، وفُتق توجهات جديدة أملت ضرورة الالتزام بتنفيذ برنامج التقييم الهيكلي. وفي هذا الإطار نظّمت وزارة الفلاحة سنة 1981 أياها دراسية وطنية حول الاقتصاد الفلاحي، لتشخيص أعطاب سياسة الإصلاح الزراعي، أعطاب لم تسمح بتطور هذا الصنف من التعاونيات، لاكتفائها برأسمال منخفض، ولاقتصار المنخرطين فيها على حدٍ أدنى من الاكتتابات، بل وعجز الكثير منهم عن دفع الحصص المتبقية من رأس المال، بسبب توالي سنوات الجفاف وثقل المديونية المتراكمة عليهم. ليخلص المشاركون في هذه الأيام الدراسية، إلى أن حجم الدعم العمومي لا يتناسب ومردودية مشاريع الإصلاح الزراعي على أرض الواقع³⁶.

³²- Hakima Khaless (2012) «Cinquante année d'appuis au coopératives» In *REMACOOP. Revu marocaine des coopératives*, (O.D.Co), N°3. p. 64.

³³-Ibid, p.64.

³⁴- Najib Akasbi, Noureddine El-ouafi, Driss Benatya, (2008), *L'agriculture marocaine à l'épreuve de la mondialisation, économie critique*, Rabat. p. 43.

³⁵-Ahmed Ghazali « Autopromotion et pratique coopérative au Maroc », Op. cit. p. 212.

³⁶-Ghazali, *Le transfert des modèles pour le développement*, Op. cit, p. 187.

مشاريع واجهت إخفاقا مزدوجا: ففي الوقت الذي لم يتمكن المغرب من تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الأمن الغذائي، أخفق كذلك في تخفيض قيمة عجز الميزان التجاري الخارجي. خلاصات دفعت الدولة إلى إيقاف كل أشكال الدعم العمومي، لتبدأ وزارة الفلاحة بعد ذلك بالسحب التدريجي لموظفيها المكلفين بمهام التسيير والمحاسبة المالية لفائدة تعاونيات الإصلاح الزراعي، التي كانت تشكل حوالي 40% من إجمالي التعاونيات المسجلة على الصعيد الوطني آنذاك³⁷.

الجدول رقم 1: التعاونيات بالمغرب سنة 1989 حسب القطاعات الإنتاجية

القطاع أو نوعية النشاط	عدد التعاونيات
تعاونيات الإصلاح الزراعي	715
تعاونيات خارج الإصلاح الزراعي	2173
الغابات	29
الصيد البحري	21
الحرف والصناعة التقليدية	430
السكن	373
الاستهلاك	38
التجارة بالتقسيط	13
المناجم	29
المجموع	3821

Source : Ghazali « Autopromotion et pratique coopérative au Maroc, Op.cit. p. 210.

وعلى الرغم من أن عددا من الوحدات التعاونية بالجدول أعلاه، كانت تخضع هي الأخرى للوصاية المباشرة لقطاعات وزارية أخرى، كتعاونيات الصناعة التقليدية، وتعاونيات المناجم، وتعاونيات الغابة. فإن تعاونيات الإصلاح الزراعي شكّلت نموذجا مثاليا، لهذه المحطة التاريخية من المسار التطوّري للعمل التعاوني بالمغرب ما بعد الاستقلال، بوضعيتها التنظيمية غير

³⁷-Ghazali «Autopromotion et pratique coopérative au Maroc» , Op.cit, p. 210

السليمة، التي جعلت منها تعاونيات شبه عمومية تفتقد لأهم مبادئ العمل التعاوني كما هو متعارف عليها دوليا، وشبهية إلى حدٍ ما بنظام الكولخوزات الزراعية بالاتحاد السوفياتي سابقا. ففضلا عن إحداثها من قبل السلطات العمومية، اشتغلت تعاونيات الإصلاح الزراعي تحت الوصاية المزدوجة لوزارتي الداخلية والفلاحة، فهي لم تكن تستند إل قيم المبادرة الحرة، ولا إلى مبادئ التدبير الذاتي والديموقراطي. حيث تحكّمت الأطر التقنية لوزارة الفلاحة في إدارتها الفعلية، وأحالتها إلى "مجرد بنيات مرتبهة بشكل كلي للإدارة، لم يكن بمقدورها الاشتغال ولا الاستمرار دون حصولها على دعم ومساعدة الوزارة الوصية"³⁸.

2. التنظيمات التعاونية بالمغرب وصيرورة الاستقلالية

1.2. التقويم الهيكلي وانطلاق صيرورة الاستقلالية

كان الربع الأخير من القرن الماضي مكتظاً بقصص الفشل لمشاريع وبرامج التنمية المحلية بالكثير من دول العالم الثالث، حيث ستصبح الهوة سحيقة ما بين معدلات النمو السكاني المرتفعة من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي المتدنية من جهة أخرى، إذ سيوصل سوء التدبير والفساد المالي العديد من الدول إلى حافة الإفلاس، وهو الأمر الذي لم يكن فيه المغرب استثناء. حيث أتبعت منذ الاستقلال سياسات التخطيط المركزي والاقتراض من الخارج، في غياب أبسط آليات الحكامة المالية والإدارية، ممّا سيؤدي إلى بلوغ المديونية العامة بالمغرب مستويات غير مسبوقة. وستدفع خطورة هذه الاختلالات المالية المتفاقمة، وإلى إذعان المغرب في نهاية المطاف إلى إملاءات المؤسسات الدولية المقرضة (صندوق النقد الدولي)، وتنفيذ مقتضيات الصارمة لبرنامج التقويم الهيكلي، لأجل إعادة تثبيت التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، وخفض حجم الإنفاق العمومي، عبر الانسحاب من الكثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية. الأمر الذي ستكون له انعكاسات سوسيو اقتصادية على شرائح اجتماعية واسعة، بعد أن تمّ خفض الدعم العمومي إلى حدوده الدنيا بالنسبة لبعض القطاعات وتمّ حذفه بالكامل بالنسبة لقطاعات أخرى. وكان القطاع الفلاحي من بين أكبر المتضررين جرّاء هذه السياسات الجديدة، إذ شرع في تقليص الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع منذ سنة 1983م.

³⁸- Ibid. p.210.

الجدول رقم 2: الإنفاق العمومي بالقطاع الفلاحي قبل وبعد برنامج التقويم الهيكلي

الإنفاق العمومي على القطاع الفلاحي	السنوات المالية
<u>42,9%</u>	<u>1972</u>
<u>21,7%</u>	<u>1983</u>
<u>19,6%</u>	<u>1985</u>
<u>19,1%</u>	<u>1986</u>
<u>18,7%</u>	<u>1987</u>
<u>18,5%</u>	<u>1988</u>
<u>18,4%</u>	<u>1989</u>

Source : Akasbi et Guerraoui, Enjeux agricoles, Op.cit. p. 46

وإذا كانت سياسة التقشّف الاقتصادي هاته، قد انعكست بشكل ملموس على تعاونيات الإصلاح الزراعي، والتي دخلت مرحلة ركود تام بسبب حجب الدعم العمومي عنها. فإن هذا التخلّي عن تعاونيات الإصلاح الزراعي كان مؤشراً على انطلاق سيرورة الاستقلالية التنظيمات التعاونية بالمغرب، حيث تمّ سنة 1984 إصدار القانون رقم: 83/24، لإعادة هيكلة مكتب التنمية التعاون، وجعله مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بمهام تأطيرية لفائدة التنظيمات التعاونية، بعيداً عن منطق التحكم والإدارة المباشرة التي هيمنت سابقاً على علاقة السلطات العمومية بتعاونيات الإصلاح الزراعي. وهي الخطوة التي ستعتبر أساسية في اتجاه توحيد مختلف الوضعيات التشريعية لمختلف أنواع التعاونيات على الصعيد الوطني، وإعادة تحديد هويتها التنظيمية بما يتناسب مع المبادئ الكونية للعمل التعاوني،

باعتباره مجموعة من المبادرات الجماعية الحرة والمنسقة، والتنظيمات القائمة على التدبير الذاتي المستقل والديموقراطي لشؤونها. وهذا ما يتّضح بشكل جليّ من الفصول الأولى لهذا القانون، والذي أقرّ نفس مبادئ وغايات النشاط التعاوني الإنساني، كما صاغها الحلف التعاوني الدولي، وحدّد الغايات الرئيسية للتعاونيات فيما يلي:

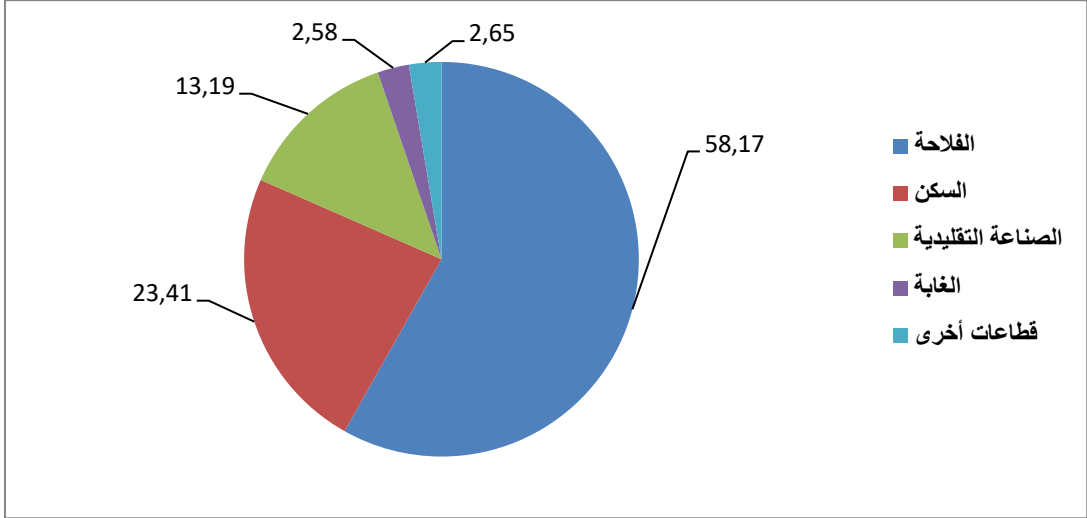
- تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء.
- تحسين الروح التعاونية لدى هؤلاء الأعضاء.
- القيام لفائدة أعضائها وبفضل جهودهم المشتركة بتخفيض تكلفة بعض المنتجات والخدمات.
- تحسين جودة المنتجات التي تُقدمها لأعضائها أو التي يُنتجها هؤلاء لبيعها للمستهلكين.
- تنمية إنتاج أعضائها ورفع قيمته إلى أقصى حدٍّ ممكن³⁹.

وقد أتاح هذا القانون كذلك، المجال أمام جميع الأشخاص الطبيعيين لتأسيس تعاونيات والانخراط فيها، في جميع فروع النشاط الإنساني، كما تضمّن أيضا مكسبا جديدا للحركة التعاونية المغربية، تمثّل في السماح ولأول مرّة بإنشاء اتحادات وفدراليات فيما بين التنظيمات التعاونية لتنسيق جهودها وتحقيق أهدافها المشتركة. لكن، وعلى الرغم من أنّ مكتب تنمية التعاون أصبح المخاطب الوحيد في كل ما يتعلّق بالتعاونيات. إلّا أنّه سيكون لزاما على نشطاء الحركة التعاونية انتظار عشر سنوات إضافية أخرى لكي تُفرج الحكومة على المرسوم المتعلق بتنفيذ القانون رقم: 83/24، والذي لن يصدر إلّا أواخر سنة 1993. وفي سياق اقتصادي وطني صعب، أسهم تفعيل هذا الإصلاح القانوني في إعطاء انطلاقة جديدة للحركة التعاونية بالمغرب، وفي ظهور عدد من التنظيمات التعاونية الفتية على الصعيد الوطني، المتميّعة بهامش من الاستقلالية اتجاه الإدارات العمومية. هكذا عرف المعدّل السنوي لإحداث التعاونيات منحنى إيجابيا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، إذ قفز هذا المعدّل من أقلّ من مئة وحدة تعاونية جديدة في السنة، إلى ما يقارب ثلاث مئة وحدة، وهي والوحدات لا تدخل بطبيعة الحال في إطار تعاونيات الإصلاح الزراعي. نتيجة لذلك ارتفع مجموع الوحدات التعاونية من 1349 سنة 1988

³⁹. القانون رقم: 83/24، مصدر سابق، ص. 219.

إلى 2986 تعاونية سنة 1998، موزعة على ثلاث قطاعات رئيسية، هي الفلاحة ب: 1724 تعاونية ما يمثل أكثر من 58% من مجموع التعاونيات، ثم السكن ب: 698 وحدة تعاونية ما يمثل 23,41% من المجموع، ثم الصناعة التقليدية ب: 393 وحدة تعاونية، بما نسبته أكثر من 13% من النسيج التعاوني الوطني.⁴⁰

المبيان رقم 1: نسب التعاونيات بالمغرب سنة 1998 حسب القطاع الاقتصادي



المصدر: الإحصاء العام للتعاونيات واتحاداتها لسنة 1998⁴¹

لكن، ورغم هذه المكاسب المحققة، فإن الحركة التعاونية المغربية ما فتئت تُطالب بمزيد من الإصلاحات الهيكلية والتشريعية لفائدة القطاع، خاصة بعد أن أظهرت التجربة القصيرة لتطبيق مقتضيات القانون رقم: 83/24، تضمّنه مجموعة من العراقيل والثغرات التنظيمية، التي حالت دون تطوير العمل التعاوني وهيكلته تنظيماته أفقيا وعموديا، وأضعفت مستويات الحكامة الداخلية والخارجية للتعاونيات. لأجل ذلك، برزت بسرعة الحاجة الملحة بالنسبة للفاعلين في القطاع لإطار قانوني جديد، يعمل على تبسيط المساطر الإدارية وتخفيف القيود فيما يخصّ عضوية التعاونيات وخلق اتحادات فيما بينها، وفي اتجاه تحرير المبادرات الجماعية

⁴⁰-Office du développement de la coopération, Recensement générale des coopératives et des unions : Résultat statistiques et indicateurs, Rabat, mai 1998. P. 7.

⁴¹- Ibid. P. 8.

للمقبلين على هذا النمط من التنظيمات الاقتصادية التضامنية. وستُمدّ هذه المطالب لانطلاق مسلسل إصلاح جديد منذ سنة 2007، توجّ بمصادقة الحكومة سنة 2011 على مشروع قانون جديد. وبعد تصويت مجلسي النواب والمستشارين عليه، وصدوره بالجريدة الرسمية تحت رقم 12.112 بتاريخ 18 دجنبر 2014، فإنه لن يدخل حيّز التنفيذ إلّا سنة 2016، بفعل تأخّر الحكومة في استصدار المرسوم التنظيمي له⁴².

2.2. واقع حال العمل التعاوني بالمغرب والارتهان للدعم العمومي

يعيش القطاع التعاون بالمغرب منذ مطلع الألفية الثالثة دينامية غير مسبوقة بفعل التحوّل الذي شهدته السياسات العمومية، والتي تميّزت خلال هذه الفترة بانفتاحها على المبادرات المجتمعية، وعلى مكوّنات المجتمع المدني من جمعيات وتعاونيات، بالنظر إلى الأدوار التي يمكن تضطلع بها في مجال التنمية المحلية، وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات الأساسية عن قرب وبشكل أفضل⁴³. وتجسيدا لهذه الرؤية المنفتحة، تمّ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمبادرة عمومية ضخمة تعتمد مقاربة تشاركية، وبرنامج وطني لدعم الأنشطة المدرة للدخل، وهو البرنامج الذي استفادت منه التنظيمات التعاونية بوجه خاص، وشهدت على إثره دينامية واضحة في أنشطتها. فبعد أن ظلّ معدل نمو الوحدات التعاونية ولسنوات طويلة في حالة ركود تام، سجّل هذا الأخير نسب نموٍ فاقت 150 % خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2010⁴⁴. أما ما بين سنتي 2010 و2020 فقد تضاعف عدد التنظيمات التعاونية بالمغرب بأكثر

⁴². يتعلق الأمر بالمرسوم التنظيمي رقم: 617.15.2 الصادر بتاريخ 24 مارس 2016/24 جمادى الثانية 1437 بالجريدة الرسمية للملكة، والمتعلق بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجلّ التعاونيات.

⁴³. يعتبر خطاب العرش 30 يوليوز 2000 بمثابة تجسيد لهذا الاعتراف الرسمي، ولهذه الرؤية العمومية الجديدة الهادفة بالدرجة الأولى إلى تعبئة كل الإمكانيات المجتمعية لتحقيق التنمية المنشودة. وقد تضمّن الخطاب دعوة المؤسسات العمومية إلى "ضرورة عقد كل أنواع الشراكات مع الفاعلين المحليين".

⁴⁴. استنادا إلى البيانات الإحصائية السنوية لمكتب تنمية التعاون.

من خمس مرات، بعد أن تجاوز عددها الإجمالي أربعين ألف تعاونية⁴⁵، وهو ضعف عدد التعاونيات بفرنسا⁴⁶، كما يمثل هذا العدد أكثر من ثلثي إجمالي التعاونيات بالمنطقة العربية⁴⁷.

ولئن كان كل المهتمين بالموضوع يجمعون على أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد مثلت محطة فارقة فيما يخص هذه الدينامية التعاونية الراهنة، فإن القراءة المتأنية للبيانات الإحصائية الرسمية، تكشف عن وجود مرحلتين أساسيتين ضمنها: مرحلة ما بعد 2005، تاريخ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ثم مرحلة ما بعد 2009، حينما تمّ الشروع في تنزيل مشاريع مخطط المغرب الأخضر، وما تضمّنته رافعته الثانية تحديدا، من إجراءات داعمة ومحفزة للفلاحة التضامنية، وللفلاحين الصغار لأجل تجميع مواردهم ومجهوداتهم في إطار تعاوني أو ضمن مجموعات ذات النفع الاقتصادي (G.I.E)⁴⁸. وتم تعزيز هذه الدينامية المتصاعدة أيضا بالاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2020.2010، وكذا بإطلاق مخطط رؤية 2015 للنهوض بالصناعة التقليدية.

⁴⁵ البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2020 على الرابط الإلكتروني التالي:

-<http://www.odco.gov.ma/fr/content/situation-au-31-d%C3%A9cembre-2020>
(Consulté le: 21/01/2022)

⁴⁶ بلغ عدد المقاولات التعاونية بفرنسا 22600 سنة 2020،. للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى النشرة الإحصائية الرسمية:

COOP FR « Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, 2020 ». Les entreprises coopératives en France, édition 2020, France. P.5.

⁴⁷ ساريتا مهتا، "المغرب من الدول العربية الرائدة في العمل التعاوني"، ميدل إيست أونلاين 12/07/2019، شوهد في 14 ماي 2020، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3gQauBf>.

⁴⁸ المجموعات ذات النفع الاقتصادي (Groupements d'Intérêt Economique)، تنظيمات اقتصادية مدمجة، قد تضمّ في عضويتها أشخاصا ذاتيين أو معنويين (مقاولات خاصة، تعاونيات) أو هما معا بغرض رئيسي محدّد، كتثمين منتج ما أو تسويقه، وهي لا تخضع لوصاية مكتب تنمية التعاون، وتتمتع باستقلالية إدارية ومالية عن الهيئات المشكّلة لها، كما أن القانون رقم 69.13 يفرض عليها أن تكون مقيّدة بالسجل التجاري (الجريدة الرسمية عدد 6348، الصادرة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1436، الموافق 2 أبريل 2015، ص. 6529).

محليا، وفي نفس المنحى، يكشف التحليل المقارن لتاريخ تأسيس التعاونيات عن أن أكثر من 86% من التعاونيات الفلاحية بإقليم تاونات التابع لجهة فاس مكناس⁴⁹، قد رأت النور بعد سنة 2005، أي ما بعد إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا ما أكدته أيضا المضامين شبه المتطابقة لمجموعة من المقابلات نصف الموجّهة، التي أجريت مع عددٍ من المبحوثين الذين شاركوا في تأسيس خمسٍ وعشرين تعاونية فلاحية بالإقليم المشار إليه⁵⁰. وهي المضامين التي يُستشفُّ من خلالها الحضور القوي لنوعٍ من الرّغبة الشّخصية في الاستفادة من الدّعم العمومي وراء كل مبادرات أولئك الأشخاص لتأسيس تنظيمات تعاونية، إنها مبادرات ارتبطت ارتباطا وثيقا بالرّخم الذي أحدثه برامج الدّعم العمومي، خاصة برنامج دعم الأنشطة المديرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط المغرب الأخضر ضمن رافعته الثانية التي استهدفت النهوض بالفلاحة التضامنية عبر مواكبة صغار الفلاحين وتأطيرهم لإنشاء تعاونيات لتحسين إنتاجيتهم واثمين منتوجاتهم المحلية. وهي المبادرات التي ارتهنت في جُلّها للتوجهات الملّحة للموظفين والأطر التقنية المشرفة على تنزيل وتنفيذ مشاريع برامج الدعم العمومي تلك على أرض الواقع. وسيضاعف الرّخم المحدث من قبل هذه البرامج بفعل مشاريع الشراكة التي أقامت مع برامج دولية بالمغرب، وخاصة الشراكة ما بين مخطط المغرب الأخضر وحساب تحديّ الألفية الأمريكي. هكذا يمكن رصد ارتهان الدينامية التعاونية الرّاهنة لبرامج ومشاريع الدّعم العمومي، من خلال حالة التعاونيات الفلاحية بإقليم تاونات، عبر المفاعيل والتجليات الآتية:

✓ ارتهان جلّ المبادرات التأسيسية للتعاونيات الفلاحية للتأطير الملحّ للموظّفين المكلفين بتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتقنيين المشرفين على تنزيل برامج مخطط المغرب الأخضر.

✓ التحوّل التنظيمي لعددٍ من الجمعيات المحلية لتصبح تعاونيات، أو إحداث تلك الجمعيات لتعاونيات موازية لها، وذلك بتوجيه ملحّ من طرف موظّفي قسم العمل

⁴⁹ - السّجلات المحلية للتعاونيات الفلاحية المتوفّرة لدى فروع المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (O.N.C.A) بإقليم تاونات.

⁵⁰ - واضطلعوا فيما بعد بهام المسؤولية داخلها وقد تمحورت المقابلات معهم بالأساس حول الدّواعي والدوافع

الحقيقية التي تقف وراء مبادراتهم التأسيسية، وهي الدواعي والدافع

الاجتماعي بعمالة الإقليم، حتى يكون بإمكانها الاستفادة من الدعم المقدم في إطار برنامج دعم الأنشطة المدرة للدخل. ذلك أن الجمعيات لم يكن بإمكانها الاستفادة من هذا البرنامج تحديداً، ما لم تكن ذات طبيعة مهنية.

✓ **الارتباط الوثيق لنشأة وتأسيس عددٍ من تعاونيات الحليب بتنفيذ مشاريع للهيئة الهيدروفلاحية بالمخطط الأخضر، استفادت منها بعض الجماعات القروية بالإقليم، وكذا بالدعم المهم الذي تقدّمه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لهذا الصنف من التعاونيات، فيما يخص تزويدها ببعض التجهيزات الأساسية، واقتناء الأبقار الحلوب. ونشير بهذا الخصوص إلى جماعة مزاوة بدائرة تاونات شمالاً، والتي شهدت في هذا الإطار ميلاد خمس تعاونيات للحليب، اثنتان منها غير نشيطة، وجماعة لمكانسة بدائرة قرية بامحمد جنوباً، والتي تحتضن ثلاث تعاونيات للحليب على الأقل.**

✓ **المسؤولية المباشرة للشراكة بين مخطط المغرب الأخضر وحساب تحدي الألفية (M.C.A) الأمريكي عن تناسل عشرات التعاونيات الفلاحية بإقليم تاونات في إطار مشروع تأهيل سلسلة إنتاج زيت الزيتون، بتأطير مباشر ومتعدد الأطراف: الأطر المحلية للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (O.N.C.A)، خبراء حساب تحدي الألفية، والمستشارين المحليين لمكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع (UNOPS). وقد أثمر هذا التأطير ميلاد عددٍ من التعاونيات الفلاحية التي شكّلت فيما بينها، ستّ مجموعات ذات النفع الاقتصادي، بأهداف تروم تأهيل هذا القطاع الإنتاجي التقليدي بالإقليم. كما استفادت هذه المجموعات من دعم عمومي سخيّ متعدد الأوجه والمصادر، ومن قروض بنكية بتسهيلات في الأداء، لإقامة وحدات عصرية كبرى لاستخلاص زيت الزيتون، فاقت كلفة الواحدة منها في بعض الأحيان، السبعة عشر مليون درهم ونصف (17 587 000 درهم)⁵¹.**

⁵¹ بطاقة تقنية حول جدوى وكلفة إنجاز مشروع تشييد وحدة كبرى لعصر وتثمين زيت الزيتون، بمجموعة الوحدة غفساي ذات النفع الاقتصادي (G.I.E) بإقليم تاونات. وثيقة غير منشورة تم الحصول عليها في إطار مقابلة استكشافية غير رسمية، أُجريت مع أحد أعضاء المجلس الإداري بالمجموعة ذات النفع الاقتصادي المذكورة.

الجدول رقم 3: المجموعات ذات النفع الاقتصادي في هذا الإطار بقطاع الزيتون بإقليم تاونات

المجموعة	عدد التعاونيات بالمجموعة	المجال
مجموعة عين عائشة	أربع تعاونيات	دائرة تيسة
مجموعة الوحدة غفسي	سبع تعاونيات	دائرة غفسي
مجموعة أوليا الجبلية	سبع تعاونيات	دائرة تاونات
مجموعة اشراكة	ثمان تعاونيات	دائرة قرية بامحمد
مجموعة جبال ورغة	ست تعاونيات	دائرة قرية بامحمد
مجموعة تيسة	ثمان تعاونيات	دائرة تيسة

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتاونات

✓ وفي نفس السياق، تمّ الوقوف ميدانيا أيضا، على المسؤولية المباشرة لبرامج الشراكة التي عقدتها بعض المخططات والبرامج الوطنية مع برامج ومشاريع دولية، مسؤوليتها عن نشأة وتأسيس جلّ التنظيمات التعاونية النسائية بالإقليم على قِلتها. هكذا، يمكن القول بأن مشروع الشراكة الذي جمع بين مخطّط المغرب الأخضر وحساب تحديّ الألفية الأمريكي لتنمية الأشجار المثمرة بالإقليم، مسؤول عن ميلاد وتأسيس جلّ التعاونيات النسائية بإقليم تاونات، والذي لا يضمّ سوى سبعة (07) تعاونيات نوعية من هذا القبيل، إثنان منها على الأقل غير نشيطة. وتؤشّر هذه الندرة في التعاونيات النسائية بالإقليم على استمرارية الهيمنة الذكورية في أشكالها التقليدية بمجالاته القروية، حيث لا تزال مكانة "المرأة هشة جدًا، وتقع في آخر حلقات سلسلة الإنتاج"⁵² أو خارج دائرة الاقتصاد والتملّك في بعض الأحيان، بفعل مجموعة من الميكانيزمات والأنماط السوسيوثقافية، التي يعاد إنتاجها بصيغ وممارسات معاصرة.

⁵²-Grigori Lazarev, (2014) ; Ruralité et changement social, Université Mohammed V-Agdal, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, Série: Essais et Etudes n° 64, Rabat.P. 368.

الجدول رقم 4: التعاونيات النسائية بإقليم تاونات حسب النشاط الإنتاجي والنفوذ الترابي

التعاونية	نشاطها	الجماعة/ الدائرة
منابع بوعادل	تجفيف التين وتسويقه	بوعادل تاونات
الأمل	تصبير الزيتون وتسويقه	بوعادل/ تاونات
البسمة	الفلاحة	عين مديونة/ تاونات
رياض ساهلة	الأعشاب الطبية والعطرية	مزاوة/ تاونات
التيسير	تجفيف التين وتسويقه	سيدي المخفي/ تاونات
النجاح	تربية النحل وإنتاج العسل	مولاي بوشتي الخمار/ قرية بآحمد

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتاونات

خاتمة:

ختاما يمكن القول بأن هوية العمل التعاوني وتنظيماته بالمغرب قد تشكلت من خلال ثلاث لحظات أساسية، طُبعت الظهور الأول للتنظيمات التعاونية وصيرورتها التطورية على الصعيد الوطني: ترتبط اللحظة الأولى بالاستحداث القسري الكولونيالي لهذا الصنف من التنظيمات من قبل سلطات "الحماية الفرنسية"، تحقيقا لغايات استعمارية في استغلال موارد البلاد. أما اللحظة الثانية فترتبط بالتدخل "القوي للدولة المغربية ما بعد الاستقلال، لحمل فلاحين على إقامة تنظيمات تعاونية (تعاونيات الإصلاح الزراعي نموذجاً) خاضعة لوصاية إدارية وتابعة بشكل مباشر لقطاعات وزارية معينة. في حين ترتبط اللحظة الثالثة بزخم السياسات العمومية الداعمة، والتي حاولت وبشراكة في بعض الأحيان مع برامج ومنظمات دولية، تشجيعهم المغاربة على إنشاء تعاونيات صغيرة والانخراط فيها، يظل السواد الأعظم منها مرتبها في وجوده واستمراريته لأليات الدعم العمومي بأوجهه المختلفة: الدعم المالي، الدعم التقني، والمواكبة القانونية.

وإذا كان من الواضح انحراف هذا النهج المغربي عن فلسفة ومبادئ العمل التعاوني كما هو متعارف عليها كونيا، فإن التقييم السوسيوولوجي للدينامية الراهنة للتعاونيات بالمغرب، يكشف عن أنها تبقى مجرد طفرة كمية يعوزها العمق المجتمعي⁵³ وتفتقد للوُقع الاقتصادي المأمول. ذلك أنه ورغم النمو المطرد للأنشطة التعاونية خلال العقدَيْن الأخيرَيْن، فإن مساهمة القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني وفي الناتج الداخلي الخام تظلُّ مجهرية ولا تتجاوز 1,5%، كما أن خلق القطاع لمناصب الشغل المؤدَّى عنه يظلُّ منخفضاً أيضاً⁵⁴، ولا ترقى هذه المؤشرات إلى مستوى التطلّعات، كما لا تتناسب وسخاء الدعم العمومي المتعدّد الأوجه الذي استفاد منه القطاع منذ الاستقلال. ومن جهة ثانية، يعاني القطاع ورغم الإصلاحات التشريعية التي عرفها خلال السنوات الأخيرة، من مجموعة من نقاط ضعف بنيوية ومؤسسية، تتّصل بضعف التنسيق بين المتدخلين، وغياب الالتقائية بين مختلف برامج الدّعم العمومي، فضلا عن صعوبات الولوج إلى القروض البنكية وإلى الطلب العمومي، وعدم قدرة التنظيمات التعاونية على الاستجابة لمتطلبات السوق، فضلا عن هشاشة الحماية الاجتماعية للمتعاونين والعاملين. وأمام هذه الوضعية الراهنة التي تجعل القطاع التعاوني المغربي على هامش الحياة الاقتصادية وليس في صلبها، وعاجزا عن المساهمة في رفع التحديات التنموية الكبرى، والمساعدة في مواجهة إكراهات الظرفية الاقتصادية الصعبة، المتميّزة بتباطؤ وثيرة النمو، وبتفاقم مظاهر الإقصاء والتميش الاجتماعيّ، أوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة اتخاذ سلسلة من التدابير الإصلاحية للنهوض بالقطاع، همّت المحاور الأساسية التالية:

- تحسين الإطار القانوني
- تحسين الحكامة.
- تحسين تنافسيّة التعاونيات.

⁵³ لا يتعدّى معدل التأطير التعاوني على الصعيد الوطني (أي نسبة المتعاونين من مجموع الساكنة النشيطة) 3,1% في أحسن الأحوال، بحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (تقرير)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، الرباط 2015، ص.48.

⁵⁴ -المصدر نفسه، ص.48.

- دعم وتحسين الولوج إلى التمويل.
- إحداث علامة تجارية تحت اسم منتج تضامني.
- إحداث منظومة للحماية الاجتماعية لفائدة المنخرطين⁵⁵.

❖ بيبليوغرافيا

- الكراوي، ادريس (1996)، الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (تقرير 2015)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، الرباط.

- . المناظرة الوطنية الرابعة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب (2018) "الاستراتيجية الجديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحدٍ مستقبلي من أجل تنمية اقتصادية مجالية مستدامة". الورشة الأولى "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: إنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل". الصخيرات.

- ACI & Desjardins & Sait Mary university « con », (2012) Sommet internationale de des coopératives Québec 2012, sous la direction de Marie –Joëlle Brassard et Ernesto Molina, Québec, septembre.
- Akesbi, Najib. El-ouafi, Noureddine. Driss Benatya, Driss. (2008), L'agriculture marocaine à l'épreuve de la mondialisation, économie critique, Rabat.
- Bouderbala, Najib (1977) « formation du système foncier au Maroc » In « Question agraire 2 » B.E.S.M, N°133-134, Rabat.
- COOP FR (2020) « Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, 2020 ». Les entreprises coopératives en France, Paris.

⁵⁵. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، مصدر سابق، ص. 99.

- Ghazali Ahmed (1992), Le transfert des modèles pour le développement : le cas de l'institution coopérative au Maroc . Wallada, Casablanca,
- -----« Auto-promotion et pratique coopérative au Maroc » In la société civile au Maroc : Approches, Noureddine El Aoufi (dir), SMER ,1er édition, Rabat, 1992.
- Khaless Hakima (2012) « Cinquante année d'appuis au coopératives » In REMACCOOP. Revu marocaine des coopératives, (O.D.Co), N°3.
- Lazarev, Grigori, (2014), Ruralité et changement social, Université Mohammed V-Agdal, Publication de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, Série : Essais et Etudes n° 64, Rabat.
- ----- (1976) «Aspect du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat» In Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 14, CNRS. Paris.
- Marthelot, Pierre (1961) «Histoire et réalité de la modernisation du monde rural au Maroc». In Tiers-Monde, tome 2 N°6.
- Massignon, Louis (2014) , Enquête sur les corporations d'artisans se de commerçants au Maroc (1923-1924) , Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat.1ère édition. Rabat .
- Office du développement de la coopération (1998), Recensement générale des coopératives et des unions : Résultat statistiques et indicateurs, Rabat.
- Pascon, Paul (1986) « Entretien avec Tahar Benjelloun », 30 ans de sociologie du Maroc, Texte anciens et inédits (spéciale à Paul Pascon) In B.E.S.M. N° double :155-156.
- -----(1978) « Paul Pascon : La grande maladie du Maroc, c'est la greffe des modèles et l'absence d'innovations » In Lamalif, revue mensuelle, culturelle, économique et sociale, N°94.
- -----(1977) « Le patrimoine de la colonisation privée en 1965 et dévolution des terres de colonisation de 1956 à 1976 » In La question agraire 2 » B.E.S.M. N°133-134 Rabat.
- -Swearingen, D. Will, (1987) «Terre, politique et pouvoir au Maroc» In Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,

N°45. Monde arabe : la société, la terre, le pouvoir, université de Provence.

- -www.indh.ma
- -WWW.odco.gov.ma/fr/content/situation-au-31-d%C3%A9cembre-2020
- -WWW.bit.ly/3gQauB
- WWW.un.org/fr/events/cooperativesday/background.shtml
- .